

حان وقت اتخاذ القرارات نحو الاتفاقات والخطط البديلة

عاموس يادلن
Amos Yadlin

المصدر

المسح الاستراتيجي لإسرائيل 2013-2014

Strategic Survey for Israel 2013-2014

الصادر عن معهد دراسات الأمن القومي INSS

نيسان/ أبريل 2014

ترجمات الزيتون

هي سلسلة من الترجمات التي تصدر دورياً عن مركز الزيتون للدراسات والاستشارات. تهدف هذه الترجمات إلى تسليط الضوء على أبرز المقالات والدراسات الصادرة عن مراكز الدراسات الإسرائيلية والغربية، التي لها تأثير مباشر على عملية صناعة القرار في "إسرائيل" وفي الغرب، وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية. ويحرص مركز الزيتون على اختيار الدراسات والمقالات المهمة التي تمس بشكل مباشر قضايا العالمين العربي والإسلامي بشكل عام، والشأن الفلسطيني بشكل خاص؛ واضعاً بين يدي الباحثين والمهتمين مادة تثري البحث العلمي وتقدم صورة واضحة عن اتجاهات التفكير في مراكز صناعة القرار. وتمتاز ترجمات الزيتون بجودتها وتوخيها الدقة والمهنية العالية في الترجمة.

حان وقت اتخاذ القرارات نحو الاتفاقات والخطط البديلة

العنوان الأصلي: A Time for Decisions: Toward Agreements and
Alternative Plans

الكاتب: عاموس يادلين Amos Yadlin

المصدر: المسح الاستراتيجي لإسرائيل 2013-2014 *Strategic Survey for*

Israel 2013-2014 الصادر عن معهد دراسات الأمن القومي INSS

التاريخ: 2014

مقدمة المترجم

يتبوأ معهد دراسات الأمن القومي مكانة مهمة بين مراكز التفكير في "إسرائيل" التي تؤثر دراساتها وتحليلاتها في توجيه السياسيين وصانعي القرار سواء في "إسرائيل" أم في غيرها. ويعدُّ المسح الاستراتيجي لـ "إسرائيل" من أهم الإصدارات السنوية لهذا المعهد، إذ إنه يجمع تحليلات وتوصيات أهم المفكرين والمحللين الاستراتيجيين الإسرائيليين فيما يتعلق بالإجراءات التي قد تتخذها "إسرائيل" مستقبلاً، مع استعراض أهم السيناريوهات التي قد تجري في المنطقة.

ويزيد من أهمية المسح الاستراتيجي لـ "إسرائيل" 2013-2014، التغييرات المتسارعة التي تعصف بمنطقة الشرق الأوسط، والتي قد تشكل "تهديداً" أو فرصاً لإسرائيل، ومصدرها عدد من الجهات، أبرزها: إيران، وسورية، ومصر، وتركيا، وروسيا، والولايات المتحدة، هذا بالإضافة إلى الأوضاع في "إسرائيل" وتطورات العملية السلمية... وغيرها.

أما خلاصة المسح موضوع ترجمتنا، "حان وقت اتخاذ القرارات: نحو الاتفاقات والخطط البديلة"، فقد كتبها عاموس يادلين Amos Yadlin، المدير الحالي لمعهد دراسات الأمن القومي، والرئيس السابق للمخابرات العسكرية الإسرائيلية، والذي تنقل بين عدد من المناصب العسكرية على مدى الأربعين عاماً السابقة لتوليته منصب مدير المعهد.

يحاول يادلين أن يجمع عصارة الدراسات الواردة في المسح، فيعدد المكونات الرئيسية الإيجابية في ميزان الأمن القومي. ثم يستعرض التحديات التي تواجه الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي، والتي تتطلب إيجاد سياسات استباقية، تُحوّل الاتجاهات السلبية إلى مواقف استراتيجية أكثر ملاءمة لـ "إسرائيل". وتشمل التحديات البرنامج النووي الإيراني، والعملية السياسية بين "إسرائيل"

والفلسطينيين، والاضطرابات في العالم العربي وتأثيراتها على الدول المجاورة لـ"إسرائيل"، أي سورية ومصر والأردن ولبنان، هذا بالإضافة إلى تغييرات سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

يرى يادلين أن "إسرائيل" قد اقتربت من النقطة التي نفذ عندها وقت تأجيل اتخاذ القرارات، إذ إن ثمن تجنب القرارات أصبح أكبر من خطر اتخاذها. وبالتالي ينبغي على "إسرائيل" أن تأخذ بزمام المبادرة، وأن تنتهج سياسة استباقية، مستفيدة من الفرص ومتصدية للمخاطر. كما يوصي يادلين بأن تتضمن أي سياسة استباقية إسرائيلية برنامجاً بديلاً (خطة ب)، في حال فشل الجهود الدبلوماسية وخاصةً في القضايا المتعلقة بأمنها القومي.

وفي الختام، أود أن ألفت نظر القراء الكرام أننا نتحفظ على بعض المصطلحات الموجودة في هذه الترجمة، لكننا أوردناها لأنها موجودة في النص الأصلي.

حان وقت اتخاذ القرارات: نحو الاتفاقات والخطط البديلة

لقد تميز ميزان الأمن القومي الإسرائيلي في سنة 2013 بالإيجابية، على عكس النصف الثاني من سنة 2014. إذ يُتوقع في 2014 أن تُشكّل العمليات المعقدة والشائكة في المنطقة - بما فيها الجهود المبذولة للتعامل مع البرنامج النووي الإيراني، وجهود حلّ الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، والاضطرابات في العالم العربي، ومكانة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط - تحديات كبيرة للأمن الإسرائيلي.

ينبغي للعناصر الإيجابية في ميزان الأمن القومي الإسرائيلي أن تسهّل صياغة الحلول لمختلف التحديات من خلال اتفاقات، وفي حال لم يتم التوصل لاتفاقات، تُبتكر بدائل مناسبة. وعلى أيّ حال، لقد حان الوقت أن تتخذ "إسرائيل" قرارات وتطلق المبادرات السياسية والأمنية لكبح النزعات المعادية ومنع العناصر السلبية في ميزان الأمن القومي من التطور إلى أخطار وتهديدات جلية وداهمة.

ميزان الأمن القومي: المكونات الرئيسية الإيجابية

1. تمتعت "إسرائيل" بهدوء تام تقريباً على حدودها، فالردع الإسرائيلي قوي جداً وفعال بشكل واضح في وجه الدول المجاورة و"المنظمات الإرهابية" التي تتخذ من لبنان وقطاع غزة معاقلاً لها.
2. بالرغم من الاضطرابات في العالم العربي، فإن معاهدات السلام الإسرائيلية مع مصر والأردن ما زالت قائمة.
3. إن زيارة الرئيس باراك أوباما Barak Obama إلى "إسرائيل" في آذار/مارس 2013 والدعم المطلق من الولايات المتحدة لـ "إسرائيل" في المجال

الأمني، والذي يتضمن الحفاظ على التفوق النوعي لـ"إسرائيل" وتطوير القدرات الدفاعية الصاروخية، قد رفعت من قدرات الجيش الإسرائيلي، وتستمر في كونها من العناصر المهمة في الردع الإسرائيلي.

4. لقد أضعف الجيش السوري، الذي انشغل بالحرب الأهلية، بشكل كبير، كما فقد الكثير من جنوده وقدر كبير من معداته، هذا بالإضافة إلى أسلحته الكيماوية التي هي في طريقها للتفكيك.

5. إن حزب الله متورط في القتال في سورية، وبالتالي فهو يفقد شرعيته في العالم العربي عموماً وفي لبنان على وجه الخصوص. إذ لم يكن هناك أي ردّ على الضربات الجوية، التي نُسبت إلى "إسرائيل"، والتي استهدفت الأسلحة النوعية التي كانت في طريقها إلى حزب الله من سورية.

6. إن مكانة حركة فتح والسلطة الفلسطينية التي تتخذ من رام الله مقراً لها قد تحسنت، بينما مكانة وسلطة حماس، التي تسيطر على قطاع غزة، قد ضعفت بشكل كبير. لقد سهّل ميزان القوى الحالي في الساحة الفلسطينية استئناف المفاوضات بين "إسرائيل" والسلطة الفلسطينية للوصول إلى اتفاق دائم. وهذا التطور قد خفف إلى حدّ ما الضغط الدولي على "إسرائيل"، وأبطأ من حملة نزع الشرعية التي شنت ضدها في السنوات الأخيرة.

7. لقد تضرر الاقتصاد الإيراني بشكل بالغ بسبب العقوبات الدولية والإدارة الضعيفة في عهد الرئيس السابق محمود أحمدني نجاد Mahmud Ahmadinejad. ولأول مرة منذ عقد من الزمن، تجلس إيران على مائدة المفاوضات من موقع ضعف، مقارنة بالقوى الكبرى التي تتولى الجهود -مجموعة الخمس+1، وعلى رأسها الولايات المتحدة- لإيقاف سعي إيران للحصول على قدرات تسليحية نووية. وقد أنتجت المحادثات اتفاقاً مؤقتاً يهدف لإبطاء تقدم البرنامج النووي الإيراني، بل حتى لإعادته إلى الخلف قليلاً.

8. لقد أطاح الانقلاب العسكري، وبدعم مدني، بنظام الإخوان المسلمين. وعاد الجيش المصري ليتسلم سدة القيادة، وهو الطرف الذي تراه "إسرائيل" الأكثر إيجابية بالنسبة لها من بين جميع الأطراف الفاعلة في المشهد السياسي المصري. ويصر الجيش المصري على مقاتلة المجموعات الإرهابية العاملة في سيناء، وهو أيضاً معادٍ لحماس.

9. برز تلاقي واسع في المصالح بين "إسرائيل" والدول العربية التابعة للعالم السني المعتدل، وخصوصاً دول الخليج. وهذا التلاقي يأتي نتيجة الفهم المتماثل للتطورات الناشئة في إيران وسورية ومصر، وبناءً على رغبات متماثلة فيما يتعلق بالتغيرات الجارية في العالم العربي.

10. لم تُنفذ في السنة الماضية أي من تهديدات الجهاد العالمي بشن موجة إرهاب كبيرة منطلقةً من مناطق في مرتفعات الجولان السورية وسيناء، والتي لا تخضع لأي سلطة مركزية.

11. تمّ انجاز اتفاق أولي لإنهاء الأزمة بين "إسرائيل" وتركيا. وبالنسبة لـ "إسرائيل"، إن إضعاف رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان Recep Tayyip Erdogan هو أيضاً تطور إيجابي.

12. مرة أخرى يتدفق الغاز الطبيعي من البحر المتوسط إلى "إسرائيل" - هذه المرة من الحقول الغنية في المياه الاقتصادية الشمالية لـ "إسرائيل". هذا التطور يجعل من السهل على "إسرائيل" تحمل كلفة إنتاج الطاقة، والنهوض بالمكانة الجيو-سياسية.

الإخلال بالتوازن:

بالنظر إلى الأمام، ثمة سبب للقلق من العمليات الاستراتيجية السلبية طويلة الأمد التي تشكّل تحديات ومخاطر محتملة ومهمة على الأمن القومي الإسرائيلي. وفي صميم هذه العمليات هناك أربع قضايا رئيسية تواجه الفكر

الاستراتيجي الإسرائيلي، وتتطلب سياسات استباقية تنطلق من الوضع الراهن، وتحوّل الاتجاهات السلبية إلى مواقف استراتيجية أكثر ملاءمة لـ"إسرائيل". وتبدو القضايا الأربعة هذه مستقلة عن بعضها البعض، ولكن في الحقيقة ستغدو الصلة فيما بينها أكثر أهمية في سنة 2014.

وأول هذه القضايا هي البرنامج النووي الإيراني. فمخاطر السنة القادمة تتضمن احتمال وصول إيران إلى العتبة النووية، وإمكانية حصول اتفاق بين إيران والقوى العظمى يتيح لإيران القدرة على التقدم المستمر في برنامجها النووي، بينما يضعف النفوذ الأمريكي الرئيسي الضاغط على إيران: نظام العقوبات ومصادقية الخيار العسكري.

التحدي الثاني هو العملية السياسية بين "إسرائيل" والفلسطينيين. إذ إن من بين التبعات السياسية والأمنية المتوقعة لفشل المفاوضات هو حملة دبلوماسية وقانونية ضدّ "إسرائيل" في المحفل الدولي، وبذل جهود مكثفة للمقاطعة، فضلاً عن تطور جولة أخرى من العنف في الضفة الغربية وقطاع غزة (وهو الأمر الأقل احتمالاً).

أما التهديد الثالث فهو ذلك الذي قد يبرز من الاضطرابات في العالم العربي وتأثيراتها على الدول المجاورة لـ"إسرائيل"، أي سورية ومصر والأردن ولبنان. إن عدم الاستقرار في هذه البلدان، وخصوصاً ضعف الحكومات المركزية، سيكون له عواقب تهدد الأمن القومي لـ"إسرائيل".

بالنسبة للتحدي الرابع فهو ما يتعلق بسياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. هنا في هذه القضية يوجد تغيير محتمل في تركيز السياسة الخارجية الأمريكية، بالنظر إلى الاهتمام المتنامي للإدارة الأمريكية في آسيا وضعف النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط. إن إحجام الولايات المتحدة عن استخدام الخيار العسكري في الأزمات الإقليمية، والتركيز على الإجراءات الدبلوماسية - بعضها إشكالي - كفيل بأن يفرض تحدياً استراتيجياً على "إسرائيل".

في النصف الثاني من سنة 2013، وفي أعقاب الحملات الانتخابية للأشهر السابقة، ومع تشكيل حكومات جديدة في كل من الولايات المتحدة و"إسرائيل" وإيران، بدأت عدة عمليات دبلوماسية سيكون لها أثر بالغ على التطورات في سنة 2014: الاتفاق المؤقت الذي وقعته إيران والقوى الكبرى في جنيف في تشرين الثاني/ نوفمبر 2013 كخطوة نحو حلّ شامل للمسألة النووية الإيرانية؛ فترة التسعة أشهر المخصصة للمفاوضات بين "إسرائيل" والفلسطينيين، والتي سوف تنتهي في نيسان/ أبريل 2014؛ وعملية تفكيك الأسلحة الكيماوية السورية، والتي من المقرر إتمامها في 2014، بالتزامن مع عملية محتملة لإنجاز تسوية ما بين الأطراف المتحاربة في الحرب الأهلية.

كل تلك العمليات سوف يحين أوانها في أواخر الربيع - أوائل صيف سنة 2014. وسوف يؤثر تقدم هذه العمليات ونتائجها مباشرة على قضايا الأمن الجوهرية في "إسرائيل"، وسيطلب من الحكومة اتخاذ قرارات صعبة. صحيح أن تأجيل القرارات لطالما يعدُّ خياراً، لكن القيادة المسؤولة يجب أن تكون مستشعرة للتوقيت بشكل خاص. ويجب أن تدرك هذه القيادة متى ينجم عن تأجيل القرار دفع أثمان باهظة، كما هو الأمر في الثمن الدبلوماسي الذي سيرافق "إسرائيل" إذا تحملت مسؤولية فشل المفاوضات مع الفلسطينيين.

ويجب أن تحدد القيادة متى يكون انتظار نتيجة العمليات الدبلوماسية في الساحة الدولية صائباً ومتى تؤجل القرارات التي تتناول الفعل الإسرائيلي، فعلى سبيل المثال، إذا ما دعمت القوى الغربية حلاً ما للأزمة مع إيران يلبي مصالح "إسرائيل" الأمنية.

كما يجب أن تقرر ما هو الأمر الذي لا يتطلب اتخاذ قرارات، لكنه يتطلب رصد دقيق وجهوزية للتطورات السلبية، كما هو الحال عند اندلاع قتال على الجبهة الشمالية (على الحدود مع سورية أو لبنان) أو تغيير النظام في مصر

و/أو الأردن. بالإضافة إلى ذلك، إن القيادة المسؤولة سوف تكون قادرة على الاستفادة من الفرص للتعاون مع الدول السنية البراجماتية لتعزيز المصالح المشتركة.

برنامج إيران النووي:

لقد كان تقدم إيران في عمليات تخصيب اليورانيوم، بالتزامن مع بناء مفاعل للمياه الثقيلة في أراك - وهو عنصر رئيسي في الحصول على الأسلحة النووية عبر مسار البلوتونيوم - مؤشراً أن إيران في سنة 2013 قد اقتربت من القدرة على التقدم في الأسلحة النووية بوقت قصير، وإن بضعة أشهر كافية لبناء الجهاز الأول، وسيستغرق الأمر عاماً للحصول على سلاح قابل للتشغيل. وحالما يصبح مفاعل أراك ساخناً [أي قابلاً للتشغيل]، لن تستطيع أي عملية عسكرية منع إيران من الحصول على سلاح نووي، وذلك وبشكل رئيسي بسبب الضرر البيئي البالغ الذي ستحدثه هكذا ضربة. إن هذا التطور، وما يرافقه من خوف من هجوم إسرائيلي على إيران، يضع الولايات المتحدة وقوى العالم أمام حاجة ملحة لاختيار أحد الخيارات الثلاثة: مواصلة السياسة الحالية في تكثيف العقوبات لكي تُترجم إلى ضغط اقتصادي متزايد على إيران للدخول في اتفاق، وكبح تقدم إيران نحو الحصول على قدرة عسكرية نووية في وقت قصير، بل دفعها للخلف بضع سنوات؛ أو استخدام الخيار العسكري إذا لم يكن هناك تقدم نحو اتفاق؛ أو القبول بواقع قدرات إيران على تحقيق قدرات عسكرية نووية.

ولقد وفرت الفاعلية الشديدة للعقوبات والوضع الاقتصادي المتفاقم لإيران أرضية مناسبة لضغط متصاعد يدعو للتغيير في داخل الساحة الإيرانية من أجل التغيير. حيث تم اختيار حسن روحاني، المرشح الأكثر اعتدالاً، رئيساً للبلاد في حزيران/ يونيو 2013. وتحدث في حملته الانتخابية لصالح موقف

أكثر مرونة من إيران حول المسألة النووية، وعن علاقات حسنة مع الغرب. وقد فاز روحاني بأغلبية ساحقة في الجولة الأولى من الانتخابات. وقد قدمت أسباب عديدة حول قبول القائد الأعلى الإيراني علي خامنئي Ali Khamenei، صانع القرار الحقيقي في إيران، نتائج الانتخابات، على خلاف قراره بـ"التلاعب" بنتائج الانتخابات السابقة. وربما عكس قراره الإدراك بأن المشروع النووي، الذي كان يعدُّ ولسنوات عديدة أحد الأصول التي كان لها دور بمكانة النظام واستقراره، قد أصبح إلى حدٍّ ما تهديداً باهظ الثمن. وإذا كان الأمر كذلك، فإنه يتوجب على القيادة الإيرانية أن تقرر بين الاستمرار بالبرنامج النووي بصيغته الحالية، ولربما عبر الاستعاضة بالبرنامج المدني، أو الاستمرار بالبرنامج والحصول على قبلة، إذا لم يخفف الضغط الاقتصادي.

على هذه الخلفية، استأنفت المفاوضات بين إيران والقوى الكبرى، مما يعكس رغبة الطرفين في الإحجام عن الانتقاء بين بدائل قد تكبد تكاليف عالية الثمن. فطهران تسعى لتخفيف الضغط الاقتصادي وإبعاد التهديد بعمل عسكري، بينما الولايات المتحدة وحلفاؤها يسعون لتجنب دفع ثمن العمل العسكري ضدّ البرنامج النووي، سواء من قبل الولايات المتحدة أم "إسرائيل"، أو دفع ثمن امتلاك إيران قدرات عسكرية نووية. لذلك لقد بدأت جميع الأطراف بالمفاوضات مع الشعور بأن الفشل ليس خياراً مطروحاً، وقد أبدى الجميع رغبتهم بتلين مواقفهم التقليدية.

وبعد تبني الاقتراح الإيراني بإبرام سريع لاتفاق مؤقت، يمكن الأطراف من التفاوض على اتفاق نهائي خلال فترة محدودة من 6-12 شهراً، تفاوضت الأطراف بشكل مكثف في جينيف واتفقوا على خطة عمل مشتركة، تقضي بوقف تقدم برنامج التخصيب الإيراني وتراجع الجزئي مقابل الرفع الجزئي للعقوبات. إلا أن الاتفاق لاقى انتقاداً من كلا الطرفين؛ حيث اعترضت الأحزاب

المحافظة في إيران بشدة على الصفقة. كما كان الانتقاد الإسرائيلي واضحاً وعالياً، مقارنة بالأطراف الأخرى المعارضة للبرنامج النووي الإيراني، مما يشير إلى أن الاتفاق المؤقت يعكس بشكل كبير رغبة غربية بالقبول، في نهاية الأمر، باتفاق سيتدرك لإيران القدرة على التحكم الكامل بدورة وقود نووي نشط، والقدرة على الحصول على سلاح نووي.

من ناحية أخرى، إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق آخر، فإن الاتفاق المؤقت سيصبح وضعاً دائماً بحكم الأمر الواقع، على الأقل إلى أجل غير مسمى، أي أن إيران ستحتفظ بقدرتها على الحصول على سلاح نووي في غضون وقت وجيز.

وحالما تمّ التوقيع على الاتفاق، بدا وكأنه يحقق غايته الأصلية ويمنح الأطراف فرصة لالتقاط الأنفاس من أجل المفاوضات حول اتفاق شامل. وفي ظلّ الافتراض المحتمل أن يتوصل الأطراف لاتفاق حول الجوانب التقنية للاتفاق المؤقت، والذي ستبدأ بعده المفاوضات حول تسوية شاملة، سيتوجب على كل طرف أن يقرر كيف يستفيد من الوقت الممنوح لكي يعاظم الفرص في تحقيق النتائج التي ستخدم أهدافه الاستراتيجية، وما الذي سيفعله إذا ما فشلت المفاوضات.

وسيترتب على إيران أن تختار بين أمرين، إما أن تتصرف بناء على الاعتقاد بأنه من خلال تنازلات محدودة وغير حقيقية يمكنها الحفاظ على معظم عناصر برنامجها النووي، بما في ذلك قدرتها في الحصول على سلاح نووي في غضون ما تراه جدول زمني معقول، وبذلك تحقق أهدافها في إزالة العقوبات والتهديد العسكري؛ أو بإمكانها أن تحاول تعزيز اتفاق ما مع القوى الكبرى وإيجاد زخم ضغط لتخفيف العقوبات، عبر إيجاد جوٍّ من الإيجابية في المفاوضات والتعاون المشترك. كما يمكن لإيران أيضاً أن تقرر بشكل مبدئي

القبول ببرنامج مدني من خلال تنازلات سوف تجعل من الحصول على سلاح نووي أمراً مستحيلاً، لكنها تحافظ على شرفها القومي وتعطي انطباعاً بأن النظام قد اتخذ موقفاً ثابتاً. ومن الواضح تماماً أن المفاوضين الإيرانيين سيسعون نحو الاحتمال الأول.

إن السؤال الرئيسي هو ماذا ستفعل إيران إذا لم تقدم المزيد من التنازلات الجوهرية وإذا ما غدت المفاوضات على حافة الفشل، وعند أي نقطة سوف يترتب عليها أن تحلل نتائج الفشل على الاقتصاد الإيراني واستقرار النظام وأن تقرر المسار الذي ستسلكه.

يجب أيضاً على مجموعة P5+1 أن تتخذ عدة قرارات، بالرغم من أن قراراً بخصوص بعض القضايا قد سبق وأن اتخذ بشكل واضح. أولاً، فيما إذا كان البرنامج النووي فقط هو الموضوع الخاضع للنقاش، أو فيما إذا كان من المجدي توسيع الحوار إلى مساحات أخرى من السلوك الإيراني (مثل دعم الإرهاب). يبدو أن هذه المسألة قد حسمت، وأن المحادثات سوف تقتصر على البرنامج النووي.

وهذا خيار عقلائي، لأن إدخال عناصر أخرى في المفاوضات لن يؤدي إلا إلى تعقيدها وستعرقل فرص نجاحها. إذ إن حل المسألة النووية سيجعل من السهل التعامل مع باقي الممارسات الإيرانية الخاطئة. أما بالنسبة للضغط الاقتصادي على إيران، فستحتاج العقوبات على البرنامج النووي أن تكون منفصلة عن العقوبات على العناصر الأخرى من سلوك إيران في الساحة الدولية.

قضية أخرى قد حسم الأمر بشأنها؛ هي فيما إذا سيسمح لإيران بتخصيب اليورانيوم في ظل اتفاق كامل. إن التقييم الواقعي يقول إنه لن يكون أي اتفاق ممكناً إذا لم تُعطَ إيران بعض القدرة على التخصيب. وعليه، فإن السؤال

الحساس هو ما هي تركيبة المعايير في الاتفاق - عدد وأنواع أجهزة الطرد المركزي، ومستوى التخصيب، وكمية المواد المخصبة التي ستبقىها إيران في حالتها الخام، وتعطيل قدرة مفاعل البلوتونيوم على العمل، وإغلاق موقع فوردو للتخصيب، والتفتيش الصارم على النشاطات النووية الإيرانية - التي في الواقع ستعيق البرنامج وتطيل الوقت المطلوب للإنجاز وستزيد من فرص الكشف المبكر. لكن ماذا سيحدث إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق مع إيران؟ هل سيتم تمديد الوقت المخصص للمفاوضات والاتفاق المؤقت؟ هل سيعلن فشل المفاوضات؟ وإذا كان الأمر كذلك، ماذا بعد؟

دون أدنى شك، سيستصعب الأطراف الستة المتفاوضة مع إيران - وكل طرف لديه مصالحه المختلفة - الوصول لاتفاق حول هذه الأسئلة، ناهيك عن الوصول إلى اتفاق مع إيران. فالولايات المتحدة قد بدأت بالتعامل مع معضلة الإبقاء على نظام العقوبات (عدا العقوبات التي تمّ النص على إلزتها في الاتفاق المؤقت) والحوول دون تأكلها. وسيتوجب على الإدارة [الأمريكية] لاحقاً أن تقرر إمكانية وكيفية الحفاظ على مصداقية الخيار العسكري، الذي قد سبق وتمّ تقويضه. كما أنه على الإدارة أن تتعامل مع المشكلة المتعلقة بالكونجرس وذلك من خلال المواجهة حول تلك القضايا، والذي سوف يحاول اتخاذ إجراءات تراها الإدارة ضارة بالمفاوضات.

أما بالنسبة لـ"إسرائيل"، والتي تُعدُّ مهددة بشكل خاص من قبل المشروع النووي الإيراني، فعليها أن تتخذ جملة من القرارات. فمن الواضح أنه لا يمكن لـ"إسرائيل" أن تنفذ خياراً عسكرياً خلال فترة التفاوض الحالية. ولذلك على الحكومة الإسرائيلية أن تقرر فيما إذا كان ضرورياً إحياء الخيار العسكري، في حال استمرت المفاوضات إلى ما بعد الوقت المخصص. أما إذا فشلت المفاوضات، فإن على "إسرائيل" أن تقرر إما أن تلجأ للخيار العسكري، أو تنظر أولاً إلى إمكانية فرض عقوبات إضافية. إن المسألة الرئيسية التي يتوجب

على "إسرائيل" أن تعالجها هي كيفية منع الولايات المتحدة والقوى الكبرى الأخرى من التنازل عن العناصر المهمة في أي اتفاق مقبول مع إيران، أي التي ستمنع إيران من الحصول على قدرة اختراق فعالة. ويمكن تحقيق هذا الهدف فقط من خلال حوارات مكثفة مع القوى الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة.

ومن بين المسائل الأخرى التي يتوجب على "إسرائيل" مواجهتها هو ما يشمل تراكم القوة العسكرية. وأهمها هو إما المحافظة على قدرات عسكرية فقط، والتي تُعدّ مهمة بشكل عام في مسارح أقرب إلى "إسرائيل" ولا تصل إلى إيران (وهو خيار ثمنه معقول)، أو الاستمرار بتطوير قدرات إضافية من أجل التأكد أن الخيار العسكري الإسرائيلي تجاه إيران ما زال قائماً، بالرغم من التكلفة الكبيرة الحاصلة من تطوير قدرات عسكرية على الأجل الطويل. ونظراً للوضع الاجتماعي - الاقتصادي في "إسرائيل"، يظهر أن الاحتمال الثاني أكثر إشكالية.

وفقاً لذلك، على "إسرائيل" أن تسعى جاهدة من أجل الوصول إلى اتفاق مع الإدارة الأمريكية على تحديد الصفقة المعقولة، والمعايير لمثل هكذا صفقة، والخطة البديلة من أجل إيقاف إيران إذا لم يتم التوصل لاتفاق بين إيران والقوى الكبرى. ويتوجب أيضاً على "إسرائيل" الإبقاء على صدقية الخيار العسكري في حال فشلت البدائل.

إن المساحة التوافقية بين "إسرائيل" والولايات المتحدة، بجانب قدرة القوى الكبرى على الإبقاء على نظام العقوبات، إضافة إلى تهديد عسكري ذو مصداقية من قبل الولايات المتحدة و"إسرائيل"، وكذلك قوة الرئيس الإيراني حسن روحاني Hassan Rouhani في صراعات القوى الداخلية في إيران، كلها متغيرات ستحدد نتيجة الأزمة الإيرانية.

العملية السياسية بين "إسرائيل" والفلسطينيين:

بعكس التوقعات التي أشارت أن الرئيس أوباما، الذي فشل في إعادة إطلاق المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية خلال ولايته الأولى، سيولي أهمية دنيا للعملية السياسية بين "إسرائيل" والفلسطينيين في ولايته الثانية، فقد عمل وزير الخارجية الأمريكي جون كيري John Kerry إلى جعل إحياء المفاوضات بين الطرفين أولوية قصوى. وقد نجح تصميمه وإصراره في جعل الإسرائيليين والفلسطينيين يتخلون عن الشروط التي وضعوها لإعادة إحياء المفاوضات.

وستنتهي الأشهر التسعة المخصصة لتلك المفاوضات في نيسان/ أبريل 2014، وتُعدّ فرص نجاح هذه الجولة من المحادثات ضئيلة. فالفجوات بين المواقف شاسعة، وعدم الثقة المتبادلة تعقد أيّ جهود لتضييق الفجوات. فكل من الطرفين يعتقد أن الطرف الآخر لن يملك الإرادة لتقديم الحد الأدنى من التنازلات الضرورية لصياغة اتفاق ما. فالجانب الإسرائيلي لا يعتقد أن الفلسطينيين سيقبلون باتفاق يضمن أمن "إسرائيل" بشكل كاف، ويوافق على وضع حدّ للصراع وكل المزايم، ويتخلى عما يسمى حقّ العودة. أما الفلسطينيون فلا يعتقدون أن الجانب الإسرائيلي راغب بالعودة إلى حدود 1967 وأنه سيسمح للفلسطينيين بجعل شرقي القدس عاصمتهم. ومن وجهة نظر فلسطينية، تريد "إسرائيل" أن تواصل السيطرة على الضفة الغربية من خلال وسائل أخرى، وبالتالي يوجد "إفراط" في المطالب الأمنية.

تحاول الولايات المتحدة جسر الخلافات بين الطرفين عبر صياغة تسوية مقترحة في مجال الأمن، تحت فرضية أن اتفاقاً على هذه القضية سيقود لفتح ثغرة والتقدم على الصعد الأخرى محل النزاع. ويشعر الوسطاء الأمريكيان بكل وضوح أنه حالما يتم تلبية مطالب "إسرائيل" الأمنية، فإن "القدس"

ستكون أكثر مرونة في المجالات الأخرى. ولهذا السبب فقد تكلم الجنرال المتقاعد جون آر. ألين (ret.) John R. Allen وفريقه، الذين صاغوا المقترح الأمريكي حول الأمن، بشكل رئيسي إلى الإسرائيليين. وقد رفض الفلسطينيون المقترح، ورأوه منحازاً لصالح "إسرائيل". وقد كشف هذا الجهد الأمريكي المبذول للتوسط حول قضية الأمن عن مدى اتساع الفجوة بين الطرفين. وإذا لم يُظهر الفلسطينيون أي مرونة بشأن الترتيبات الأمنية بين الطرفين، والتي تُعدّ من أخف المشاكل، فإنه من الصعب التصديق بأنهم سيكونون أكثر مرونة في وضع حدّ للصراع أو حول مطالب اللاجئين بحق العودة.

ومع ذلك، فمن المرجح أن تقوم "إسرائيل" والفلسطينيون بتنفيذ وعودهم وأن يستمروا بالتفاوض حتى نيسان/ أبريل 2014، بالرغم من الصعوبات والعقبات. وبالوقت نفسه، يتوجب على كلا الطرفين أن يفكروا فيما يمكن فعله إذا ما فشلت المفاوضات حول التسوية النهائية.

يتوجب على "إسرائيل" أن تأخذ بالحسبان بأن هذه قد تكون الفرصة الأخيرة للوصول إلى حلّ الدولتين. فالعمليات الجارية على الأرض التي قد تجعل من التوجه نحو وضع الدولة الواحدة لا رجعة فيها، مع كل المخاطر التي يمثلها هذا التطور بالنسبة لـ "يهودية إسرائيل" وهويتها الديمقراطية والرؤية الصهيونية. ومن النتائج الإضافية المحتملة للفشل في الوصول إلى اتفاق هي إضعاف السلطة الفلسطينية إلى درجة الانهيار واتخاذ قرار من لاعبين دوليين - خصوصاً الاتحاد الأوروبي - بأنه لا جدوى من الاستمرار في الاستثمار في المشروع غير الناجح الذي يدعى السلطة الفلسطينية. إن مسألة منع أو التقليل الحاد في المساعدات الدولية للفلسطينيين يجعل رعاية المناطق الفلسطينية، مع كل المشاكل السياسية والاقتصادية المصاحبة، هي

بيد "إسرائيل" فقط، لأنه طالما لا يوجد اتفاق بين الطرفين، فإن المجتمع الدولي يعدُّ "إسرائيل" مسؤولة عن مصالح السكان المعيشية في المناطق التي تقع تحت سيطرتها.

كما أن هناك مؤشرات على أن الميل العام في "الشارع" الفلسطيني يتجه نحو دعم إعادة إحياء "العنف" ضدَّ "إسرائيل". ففي السنوات الأخيرة كان من المؤكد إلى حدٍّ معقول أن الفلسطينيين لم يكن لديهم رغبة بالعودة إلى فوضى ومعاناة الانتفاضة الثانية، وأن الجو السائد كان عندئذٍ معارض للعنف، إلا أنه يظهر أن هناك علامات تغيير أولية. إذ إن مرور الوقت قد آتى أكله؛ فأطفال الانتفاضة هم الآن شباب بالغون ولا تشكل ذكرياتهم للأحداث التي جرت منذ 10-12 سنة أي ردع. وعندما يتم إضافة حالة الإحباط المتنامية لدى الشعب الفلسطيني، من جراء الافتقار للعملية السياسية، فإن التغيير في التوجه العام يبدو معقولاً أكثر. إن الزيادة النسبية في الهجمات الإرهابية "الشعبوية" -والتي ليست من قبَل التنظيمات- قد يدل على تغيير في الجو العام، وقد يكون اندلاع انتفاضة ثالثة مسألة وقت فقط. وإن انفجاراً كهذا سيكون مختلفاً عن أعمال العنف في المناطق الفلسطينية في أواخر الثمانينيات وأوائل القرن الحادي والعشرين. وإن هذه التطورات أيضاً عرضة لتسريع الجهود المبذولة في نزاع الشرعية عن "إسرائيل" في العالم الغربي. وبناءً عليه، فإن الوضع الراهن لا يخدم مصالح "إسرائيل" الاستراتيجية، وإنه لا بدَّ من وضع خطة بديلة.

وإلى الآن، الخطة الوحيدة الأخرى الواضحة هي "خطة الفلسطينيين البديلة". فعلى المدى القصير، تتركز هذه الخطة على حملة دبلوماسية قوية وشاملة ضدَّ "إسرائيل" في الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية من أجل الحصول على اعتراف بدولة فلسطينية ضمن حدود 1967 وتصعيد حملة نزاع الشرعية عن "إسرائيل". وعلى المدى الطويل، من المرجح أن يسعى

الفلسطينيون نحو حلّ الدولة الواحدة. وينبغي على "إسرائيل" الاستعداد لتلك الاحتمالات عبر تقديم خطتها البديلة، إذ لا يمكنها أن تترك الوضع الراهن والخطة الفلسطينية البديلة للاعبين الوحيدين في الساحة.

وينبغي على "إسرائيل" أن تنتهج سياسة تؤكد أنها لن تتحمل الملامة على فشل المفاوضات. وهذا شرط أساسي لنجاح التعامل مع الاستراتيجيات الفلسطينية البديلة. ويتربّط على ذلك إذاً أنه يجب على "إسرائيل" أن تجد مجالاً للمناورة في المفاوضات مما يُظهر مرونة واستعداد كافيين لجسر الهوّات في المواقف، وهو الأمر الذي سيحفز الجانب الفلسطيني على الاستمرار في المفاوضات إلى ما بعد نيسان/ أبريل 2014. وإذا تقدمت الولايات المتحدة بمقترح لإطار اتفاق أو مبادئ تسوية نهائية، عندها يتوجب على "إسرائيل" أن تبذل كل جهد للرد بإيجابية على معظم المبادئ، لتظهر، على الأقل أمام الولايات المتحدة، أنه لا يمكن لومها على فشل المفاوضات. وسيكون لهذه القضية أيضاً تبعات في الساحة الداخلية الإسرائيلية، إذ ستعزز الشعور بالإنصاف وعدم وجود خيارات أخرى، خاصة إذا نشأ صراع عنيف.

وبالتالي فإنه من التوصيات أن ترى "إسرائيل" في التقدم نحو وضع الدولتين البديل الاستراتيجي، حتى لو لم يوجد اتفاق كامل بين الطرفين. ويمكن اتخاذ هذه الإجراءات إما من خلال اتفاق بين الجانبين أو أحادي الشكل. بالنسبة لإجراءات التفاوض فهي المفضلة بكل وضوح، لأنها تنطوي على التزامات من كلا الطرفين. لكن القيادة الفلسطينية تعارض بشدة أيّ اتفاقات جزئية، إذ تعدّها وسائل لـ"إسرائيل" لإدامة سيطرتها على الضفة الغربية وتفرض الحل الإسرائيلي من جانب واحد. وفي الوقت نفسه، قد يغير الفلسطينيون موقفهم تجاه هذه الفكرة عندما يواجهون خطر فشل المحادثات بشكل ملموس.

وثمة طرق مختلفة لتشجيع الفلسطينيين على قبول هكذا اتفاقات مؤقتة. أحدها هو التخلي عن مبدأ "لا شيء متفق عليه حتى يتفق على كل شيء"، وهو الأمر الذي سيمكن المفاوضات من التوصل إلى تسوية دائمة على حد سواء مع اتفاقات جزئية. وسيستطيع الطرفان تحديد المجالات التي يمكن التوصل إليها عبر اتفاق قابل للتنفيذ، بينما تستمر المفاوضات. أما الطريقة الثانية فهي وضع تصور لاتفاقات جزئية كتتمة لاتفاق سنة 1995 المرهلي. وحقيقة الأمر، أن المرحلة الثالثة من إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي المنصوص عليها في هذه الاتفاقية لم يتم تنفيذها بعد. وإذا ما استطاع الطرفان الاتفاق على مبادئ تسوية دائمة، حتى دون تفاصيل، فسيكون من الأسهل البدء بتنفيذ الاتفاقات الجزئية.

إن الإجراءات أحادية الجانب، سواء كانت منسقة مع الجانب الفلسطيني (وهي الحالة المثالية) أم غير منسقة (أقل تفضيلاً) هي الخيار الأخير، لكنه على الأرجح هو الوحيد فقط المتبقي والذي يتوقف على "إسرائيل" وحسب، إذا رفض الفلسطينيون الحل الجزئية. وسيكون من الصعب بالنسبة لـ"إسرائيل" أن تتبنى فكرة الإجراءات أحادية الجانب، نظراً لموقف الجمهور الإسرائيلي مما نتج عن الإجراءات الأحادية في جنوب لبنان وقطاع غزة. على أي حال، وبصرف النظر عن النتائج السقيمة لتلك الإجراءات، فإن القرار الاستراتيجي المبني عليها كان سليماً: معظم الجمهور الإسرائيلي لم يُرد إبقاء السيطرة على المنطقة الأمنية في لبنان أو إبقاء السيطرة على قطاع غزة. إن المشكلة تكمن في تنفيذ القرارات نوعاً ما. فالدروس المستفادة من عملية الانسحاب من لبنان سنة 2000 والانسحاب من غزة سنة 2005 قد تساعد في ضمان التنفيذ الصحيح إذا قررت "إسرائيل" رسم حدودها من طرف واحد. وفي هذا الإطار، لا بد أن يسبق أي إجراء أحادي الجانب مقترح

يعدُّ مجزياً من قبل حلفاء "إسرائيل" الغربيين وعلى أن يتم تنفيذه بالتنسيق معهم، الأمر الذي سيكسب شرعية لسياسة "إسرائيل". وينبغي على قوات الجيش الإسرائيلي أن تبقى في وادي الأردن لكي تمنع عمليات تهريب السلاح و"الإرهابيين" إلى داخل الضفة الغربية، مع بقاء المنطقة كورقة مساومة في المفاوضات المستقبلية حول تسوية دائمة. ويجب ترحيل السكان اليهود من المناطق التي يتم إخلاؤها وتعويضهم بشكل مناسب.

وعلى الفلسطينيين أيضاً أن ينظروا فيما ينبغي فعله إذا فشلت المحادثات. على المستوى الاستراتيجي، عليهم أن يقرروا بين أن يتخلوا عن حلّ الدولتين أو أن يتبنوا استراتيجية الدولة الواحدة. فأكثر الفلسطينيين يرون ميزات في هذه الاستراتيجية، نظراً لثقتهم بأنهم سوف يكسبون السباق الديموغرافي. وفي هذه المرحلة، ما تزال القيادة في رام الله تميل إلى استراتيجية الدوليتين، لكن من خلال وسائل أخرى غير المفاوضات. إحدى الطرق قيد الدراسة هي الحصول على اعتراف من الأمم المتحدة بدولة فلسطينية؛ والطريقة الأخرى هي من خلال "المقاومة الشعبية".

وهاتان الوسيلتان فيهما العديد من نقاط الضعف. فعبر توجيه مناشدة للمجتمع الدولي والمؤسسات الدولية، مثل المحكمة الجنائية الدولية International Criminal Court، سيولي الفلسطينيون وجوههم عن "إسرائيل" ويسرّعون من عملية نزع الشرعية، لكن يمكن لهذين الحليّن أن يثمرا نتائج محدودة وبطيئة فقط، ومن المشكوك فيه إن كانا سيدفعان نحو أيّ تغيير مهم في موقف الحكومة الإسرائيلية. كما أن حلّ "المقاومة الشعبية"، والذي يعدُّ لا عنفي أو عنيف بشكل محدود (كرشق الحجارة على سبيل المثال)، ينضوي على تناقض داخلي. فإذا ما تمّ تنفيذه بحذر وسيطرة من القيادة الفلسطينية لتجنب التصعيد إلى درجة العنف الكامل، فإنه لن يملك أيّ تأثير جوهري على السياسة الإسرائيلية. ومن الناحية الأخرى، إذا ما جرى الأمر على نطاق واسع بقليل من السيطرة، فمن المرجح أن يصل الأمر إلى

تصعيد نحو عنف شامل من كلا الطرفين. ومن المشكوك فيه أن تكون القيادة الفلسطينية، التي هي نفسها لديها مشكلة مع الشرعية الداخلية، قادرة على أن تقوم على رأس "مقاومة شعبية" واسعة الانتشار، ومن غير الواضح أبداً أن مثل هكذا انتفاضة شعبية ستستهدف أولاً وأخيراً السلطة الفلسطينية نفسها. وعلى الأرجح فإن الاعتراف بنقاط ضعف هذه الخيارات سيجعل القيادة الفلسطينية تفكر بالاستمرار في المفاوضات في سنة 2014.

ويتوجب على الولايات المتحدة أيضاً أن تتخذ قرارات مهمة. إذ ينبغي على الفريق الأمريكي أولاً أن يأخذ بعين الاعتبار الطريقة الصحيحة لتقديم اتفاق إطار لكلا الطرفين، وإلى أي درجة يجب أن يمارس الضغط لتشجيعهما على القبول بهذه الصيغة. والسؤال الآخر المطروح هو عند أي مرحلة من الشهور التسعة المخصصة لهذه الجولة من المفاوضات، وحسب أي معايير، سوف يكون من الضروري أن يعلن فشل المحادثات المنذر بالخطر، وكيف نمضي قدماً إذا حدث هذا الأمر. إن أحد البدائل هو تقليل التدخل الأمريكي بشكل كبير في المسار الإسرائيلي - الفلسطيني، مما يعني العودة إلى سياسة إدارة أوباما في ولايته الأولى. ومن المشكوك فيه، على أي حال، فيما إذا سيوصي كيري بهذا، نظراً لالتزامه الجاد بهذه القضية. كما يمكن أيضاً للولايات المتحدة أن تروج لفكرة التقدم التدريجي نحو واقع الدولتين من خلال وسائل متنوعة، وأن تحاول أن تمدد الفترة الزمنية الممنوحة للمفاوضات.

وفي سياق هذا النقاش، ينبغي معالجة المعضلة المتعلقة بقطاع غزة الواقع تحت سلطة حماس. وخلال هذه المرحلة، يبدو أن "إسرائيل" والسلطة الفلسطينية والولايات المتحدة قد اعتمدت نهجاً تطبق فيه الاتفاقات فقط على الضفة الغربية، وبشكل تدريجي فقط. لكن هذا لا يعني أولئك المشاركين في المفاوضات من ضرورة اتخاذ قرار متعلق بسياسة خاصة بقطاع غزة.

هناك ثلاث سياسيات بديلة محتملة فيما يتعلق بقطاع غزة. أولها أن تستمر السياسة الحالية في احتواء حماس. لقد أصبحت هذه السياسة أكثر تعقيداً بسبب الضغط الذي يمارسه النظام المصري على حماس، والذي يُعدها امتداداً لحركة الإخوان المسلمين. وتمثل هذا الضغط بإغلاق المعابر الحدودية بين مصر وقطاع غزة، وكذلك المواجهة المصرية للبنية التحتية للـ"إرهاب" في سيناء وعمليات تهريب السلاح إلى قطاع غزة. هذه الإجراءات، مصحوبة بابتعاد حماس عن الراعي الإيراني نتيجة دعم إيران لنظام بشار الأسد، قد أثرت سلباً على حماس، وبشكل خاص على وضعها الاقتصادي والسياسي. كما أنها زادت من اعتماد قطاع غزة على "إسرائيل" وقوضت الهدف الأساسي من الانسحاب الإسرائيلي، أي الانفصال عن قطاع غزة. إن الضغط على حماس من شأنه أن يجعلها في حالة يرثى لها، وقد يدفعها مرة أخرى للمواجهة مع "إسرائيل" - خصوصاً بالنظر إلى جهودها في إعادة بناء بنيتها التحتية "الإرهابية" في الضفة الغربية وشنّ الهجمات "الإرهابية" من المنطقة - حتى بالرغم من كون هذه الطريقة تشكل خطراً واضحاً بالنسبة للمنظمة. إن العمليات المنطلقة من قطاع غزة ضدّ "إسرائيل"، مثل إطلاق الصواريخ، والهجمات "الإرهابية" التي تستخدم الأنفاق لاختراق المناطق الإسرائيلية، وغير ذلك، سوف يجرّ رداً قاسياً من "إسرائيل" من الصعب على حماس استيعابه، وذلك نظراً لنقص الدعم من مصر وعزلها عن التزود بالأسلحة. عندها سيكون احتواء حماس هو البديل المرغوب، لكن في الوقت نفسه سيتوجب العمل على تقليل اعتمادية قطاع غزة على "إسرائيل" قدر الإمكان.

أما البديل الثاني فهو إشراك مصر في الجهود لإسقاط حماس في قطاع غزة من خلال تركيبة من الإجراءات السياسية (ممارسة الضغوط لعقد انتخابات في السلطة الفلسطينية)، والضغط الاقتصادي المتواصل، وحتى الوسائل

العسكرية. ويعزز هذا البديل السؤال المتعلق ببديل ما لحكومة حماس. ومن غير الواضح فيما إن كان ثمة بديل حقيقي لحكم حماس في قطاع غزة، وإن وجد، فما تركيبته. كما أنه من الصعب رؤية كيف سيستطيع محمود عباس أن يستعيد السيطرة على قطاع غزة دون انتخابات عامة، ناهيك عن حقيقة أن هناك احتمال ضعيف، وهو الآن في أدنى مستوياته، بأن حماس ستوافق على إجراء انتخابات. وطالما أنه من غير الواضح فيما إن كان هناك قوة برجماتية موحدة وقوية يمكنها أن تحل مكان حكم حماس دون تدخل عسكري خارجي، فإن هذه الاستراتيجية غير موصى بها بالنسبة لـ"إسرائيل".

البديل الثالث بالنسبة لقطاع غزة هو استغلال ضائقة حماس لإحداث تغيير جذري في سياستها، الأمر الذي سيجبرها على أن تصبح شريكاً "صامتاً" في العملية السياسية. ولتنفيذ هذه السياسة، من الضروري إجراء حوار مع المنظمة من شأنه توضيح فيما إن كان من الممكن دفع حماس في هذا الاتجاه. وبينما نستعرض هذا الخيار الجدير بالاهتمام، فإنه في الوقت الحالي تبدو الظروف غير مؤاتية لسيناريو تتخلى بموجبه حماس عن مفاهيمها الأيديولوجية التي لا تعترف بـ"إسرائيل" والتي تشجع على ممارسة المقاومة "العنيفة".

الاضطرابات في العالم العربي:

لقد كان التغيير الأكبر في العالم العربي في سنة 2013 هو الانتكاسة التي منيت بها قوة الإسلام السياسي الصاعدة، على وجه الخصوص، الإخوان المسلمون والحركات التي تتحمل رؤى شبيهة بخصوص دور الدين في المجتمع والدولة. وأكثر التطورات أهمية في هذا السياق كان إسقاط الرئيس محمد مرسي في مصر عبر حركة احتجاجية ضخمة من قبل الجيش. ولقد كان لهذا الانقلاب تداعيات جذرية في العالم العربي. فقد شجع معارضة الإخوان المسلمين في دول أخرى وأضعف الدعم الشعبي لها ومكانتها بشكل عام في

كثير من الأماكن. وسيجعل هذا التطور من السهل احتواء التهديد المتأتي من قبل الإخوان المسلمين للأنظمة الأخرى في المنطقة، بما فيها الأردن. وبالفعل، لقد أجبرت حكومة الإخوان المسلمين في تونس على الاستقالة وتم استبدالها بحكومة تكنوقراط.

والسؤال هو ما الذي سيؤدي إلى نجاح الإخوان المسلمين، التي سبق وأن اعتبرت النجم الصاعد، من الاضطرابات الإقليمية؟ إن أحد الاحتمالات هو العودة إلى الديكتاتورية العسكرية، وهو ما حدث في مصر. حيث أن الشعب مدرك لقوته وقد فقد إلى حد كبير خوفه من الحكام، مع ذلك، فإنه ليس من الواضح فيما إن كانت الديكتاتورية العسكرية أمراً مقبولاً. وهناك احتمال آخر، وهو إضعاف الدولة وفقدانها الحكم، بمحاذاة خطورة انهيار الدول و/أو أن تصبح دولاً فاشلة. وما زال هناك احتمال آخر وهو صعود المزيد من المجموعات المتشددة، بما فيها القاعدة، والسلفيين، والعناصر الجهادية. ففي سورية، على سبيل المثال، ثمة عملية جارية تجمع بين هذين الاحتمالين. وعلى أي حال، فإن هذه التطورات تلقي بأثر رئيسي على ميزان القوى الإقليمي، متمثلاً بشكل أساسي بالصراع المحتدم بين المحور السني الذي تقوده السعودية والمحور الشيعي الذي تقوده إيران.

وتحوي هذه التطورات في طياتها على مخاطر وفرص بالنسبة لـ"إسرائيل". إذ إن عدم استقرار الحكومات وضعفها في الدول المجاورة يزيد من احتمالية أن تقوم مجموعات مسلحة غير الرسمية باختراق المناطق الحدودية وأن تجعل مشكلة الأمن العادي أمراً أكثر خطورة. وهذا الاتجاه سبق وأن توضح في سيناء، وقد بدأ يترسخ في سورية في مناطق قريبة من الحدود مع "إسرائيل". وفي الوقت ذاته، فإن التحدي الذي يفرضه زيادة النشاط الإرهابي على حدود "إسرائيل" من قبل مجموعات إرهابية مثل القاعدة، وهو أمر ليس بالجديد،

إلى الآن لم يتجسد في تهديد استراتيجي، وقد أحسنت "إسرائيل" في التعامل معه. ومن الجيد الاستمرار في الإعداد للتعامل مع هذا التهديد وصياغة مبدأ مناسب، ولكن لا ينبغي وصفه بأنه كارثة تسونامي تفرض تهديداً وجودياً على "إسرائيل".

في هذه المرحلة، يبدو من وجهة نظر إسرائيلية، أن الفرص التي تقدمها الفوضى في العالم العربي تفوق المخاطر التي تتعرض لها. بداية، إن تدهور العلاقات بين المحورين السني والشيوعي وضعف المحور السني، كنتيجة للحرب الأهلية في سورية في المقام الأول، قد وسع من هامش "إسرائيل" في المناورة في الشرق الأوسط وإيجاد فرصة لتوسيع تعاونها مع دول المحور السني. إن إمكانية أن ينجو نظام الأسد من الحرب الأهلية حاضرة بل أنها أصبحت راجحة، نظراً لانسداد الأفق في سورية بين النظام والمتمردين، لكن في جميع الأحوال سيكون النظام أضعف حالاً. أما حزب الله، حليف النظام الأسد، فقد تعرض لضرر سياسي نتيجة انخراطه في الحرب الأهلية السورية.

كما إن تعثر حظّ حركة الإخوان المسلمين يضاعف من إمكانية التعاون بين "إسرائيل" والدول السنية المعتدلة، والتي تُعدُّ بالأصل محسوبة على المعسكر الغربي في العالم العربي. وعلى المستوى الملموس، لقد زال القلق بشأن تدهور العلاقات بين "إسرائيل" ومصر. بل تمّ رفع مستوى التعاون بين "إسرائيل" ومصر بشأن الإرهاب في سيناء وفي مواجهة حكومة حماس في قطاع غزة. إلا أنه ما زال هناك درجة من الخطر على المدى البعيد، لأنه من الصعب التنبؤ بردة فعل الإخوان المسلمين، التي تحتفظ بقبضة قوية على قطاعات واسعة من المجتمعات العربية، تجاه القمع بالقوة العسكرية أو تجاه ضغط الجمهور الليبرالي. إن احتمال انزلاق الأمور نحو حرب أهلية في مصر قائم، وسيكون لهذا الأمر عواقب وخيمة بالنسبة لـ "إسرائيل" نظراً لقربها الجغرافي ولدور مصر المركزي في العالم العربي، لكن هذا السيناريو ليس راجحاً.

من ناحية أخرى، إن ضعف الحكومات المركزية المجاورة لـ"إسرائيل"، وتركيزها على المشاكل الداخلية يضاعف إلى حد كبير التهديد التقليدي الذي تشكله جيوشها على "إسرائيل" - حتى إن زاد ثقل التهديدات العسكرية غير النظامية والمتماثلة في المنطقة نتيجة لذلك. وطالما أن إيران لم تحصل بعد على قدرة إنتاج أسلحة نووية، فإن خطر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط قد تراجع الآن. وبعد التهديد بعمل عسكري أمريكي، وافقت سورية، البلد الذي يملك القدرات الأكبر في الأسلحة الكيميائية، على تفكيك ترسانتها الكيميائية، ومن الواضح أنه سيكون الأمر ذاته بالنسبة للترسانة البيولوجية.

وجادل البعض في أن الأحداث في الشرق الأوسط قد أثبتت أنه لا رابط بين القضايا الاستراتيجية الأساسية التي تواجه "إسرائيل": فعلى سبيل المثال، لا يوجد صلة بين البرنامج النووي الإيراني والقضية الإسرائيلية - الفلسطينية. إذ يفوق قلق دول "الخليج الفارسي" من التهديد الإيراني قلقها من القضية الفلسطينية، وعليه فإنه لا توجد علاقة بين رغبتهم بالعمل ضد إيران وبين التطورات على المسار الإسرائيلي - الفلسطيني. كما يمكن أن يثار جدل واقعي بأن الدافع الكامن وراء برنامج إيران النووي لا علاقة له بـ"إسرائيل" والصراع العربي - الإسرائيلي. وحتى إذا كان هذا صحيحاً، على أي حال، فمن الصحيح أيضاً أن القدرة على الاستفادة من فرصة التعاون بين "إسرائيل" ودول الشرق الأوسط يعتمد جداً على ما يحصل على المسار الإسرائيلي - الفلسطيني، نظراً للرأي العام العربي حول القضية الفلسطينية. وعلاوة على ذلك، إذا كانت إيران تستغل العداء لـ"إسرائيل" في العالم العربي لتعزيز نفوذها، فإنه بناء على ذلك، ينبغي أن يكون تخفيف العداء تجاه "إسرائيل" في الشارع العربي أداة مهمة في المناجزة المحور الإيراني.

وعندما تتخذ "إسرائيل" قرارات بشأن سياستها بخصوص القضية النووية الإيرانية وبخصوص أسلحة الدمار الشامل بشكل عام، وكذلك بشأن

القضية الإسرائيلية - الفلسطينية، وتوزن التطورات في دول الجوار المتأثرة بالفوضى في العالم العربي، فإن عليها أن تأخذ هذا الاقتران بالحسبان. وإذا كان لدى "إسرائيل" مصلحة في إنشاء نظام أممي إقليمي في الشرق الأوسط مستندة على التعاون مع بعض بلدان المنطقة على الأقل، فإنه يتوجب عليها أن تعترف بأن أيّ أزمات أو نجاحات على المسار الإسرائيلي - الفلسطيني أو أيّ تطورات تجاه إيران سيكون لها تأثير هائل على القدرة على صنع تقدم نحو هذا الهدف.

مكانة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط:

إن الشراكة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة هي أحد الركائز الأساسية لوضع "إسرائيل" الاستراتيجية وقوتها الرادعة. لذلك فإن أيّ ضعف في مكانة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط له تأثير مباشر وسلبى على وضع "إسرائيل" الاستراتيجي. لقد تراجعت صورة القوة الأمريكية وقدرتها على ممارسة نفوذها في المنطقة وأيّ مكان آخر في العالم بشكل كبير في السنوات الأخيرة. ويؤكد البعض أن ذلك ضعف حقيقي، وذلك بسبب فشل الولايات المتحدة في العراق وأفغانستان وانسحاب القوات الأمريكية من البلدين، دون تحقيق الأهداف التي من أجلها أرسلت في المقام الأول. وهناك عامل آخر يذكر لضعف مكانة أمريكا في الشرق الأوسط، وهو ردّ فعل الولايات المتحدة على "الربيع العربي"، والذي أعطى انطباعاً لطفائها أنه سيتم التخلي عنهم في وقت حاجتهم لها. ويرى آخرون بأن الضعف محل النقاش هو بشكل أساسي مسألة "صورة"، وأنه في الواقع سلمت الولايات المتحدة، بكل بساطة، بمحدودية قوتها التي لطالما كانت موجودة.

وبغض النظر عما سبق، فـ "الصورة" تُعدّ مهمة أيضاً، وإن "الصورة" الضعيفة تقوض نفوذ الولايات المتحدة على حلفائها في الشرق الأوسط. ومما لا شكّ فيه، أن الولايات المتحدة قد أظهرت تردداً في استخدام القوة المتاحة لها.

علاوة على ذلك، فقد أعلنت إدارة أوباما بنفسها أن أهمية شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ قد زادت مقارنة بالشرق الأوسط، ووفقاً لذلك تقوم بضبط تركيزها الاستراتيجي وتمحورها نحو شرق آسيا. بالإضافة إلى ذلك، تقترب الولايات المتحدة من الاستقلال في مجال الطاقة، بعد التطورات الهائلة في تنمية موارد الغاز والنفط الخاصة بها. وقد أثارت هذه الميول القلق بأن الولايات المتحدة لم تصبح أضعف فقط، بل إنها تخطط للتخلي عن الشرق الأوسط.

ومع ذلك، لا يبدو أن هذا الادعاء المفرط يستند إلى دليل واضح. إذ إن الولايات المتحدة ستستمر في اعتبار الشرق الأوسط كمنطقة مهمة من كل النواحي الاستراتيجية؛ في مجال الطاقة، ومعقل الإرهاب الإسلامي، وقناة السويس، وأمن "إسرائيل"، والانتشار المحتمل للأسلحة غير التقليدية، وطموحات الهيمنة الإيرانية. وبالنظر إلى مكانة الصين المتزايدة، فإن اعتماد الأخيرة على الطاقة من الشرق الأوسط سيطلب من الولايات المتحدة بأن تحافظ على وسائل مهمة في ممارسة نفوذها في المنطقة. بالإضافة إلى أن أي تحليل متعلق بقوة عظمى بديلة للولايات المتحدة في الشرق الأوسط يكشف أنه لا يوجد دولة يمكنها في الواقع أن تحل محل الولايات المتحدة وأن تستثمر الموارد اللازمة لمعالجة مشاكل المنطقة. وإن الجدل الذي يُسمع في بعض الدوائر في "إسرائيل"، وهو أن "إسرائيل" بحاجة للبحث عن حلفاء آخرين للطلول محل الولايات المتحدة كداعم استراتيجي، هو جدل لا أساس له في الواقع. إذ لا يوجد قوة أخرى دعمت "إسرائيل" في الساحة الدبلوماسية الدولية على مدار 57 عاماً مضت، أو عارضت على الدوام القرارات المناهضة لـ "إسرائيل" في الأمم المتحدة. ولا يوجد قوة أخرى منحت "إسرائيل" أكثر من ثلاث مليارات دولار سنوياً على شكل مساعدات عسكرية، ولا يوجد قرين مماثل لمجموعات الضغط القوية والنافذة والداعمة لـ "إسرائيل" (خصوصاً الإيباك AIPAC).

ويبدو أن الولايات المتحدة مدركة جيداً أن الفشل في التعامل مع مشاكل الشرق الأوسط سيكون تدميراً للذات. وقد يجز هذا الأمر هزات لسوق الطاقة العالمي التي من شأنها أن تلحق الأذى بحلفاء الولايات المتحدة وبالولايات المتحدة نفسها (على الرغم من استقلاليتها في مجال الطاقة)؛ والعنف الناشئ في الشرق الأوسط (إذ ما زالت ذاكرة أحداث 11 أيلول/ سبتمبر حاضرة)؛ وانتشار أسلحة الدمار الشامل. وعندها يمكن الافتراض أن المزايم بأن الولايات المتحدة تتخلى عن الشرق الأوسط أمر سابق لأوانه.

كما أن تصرفات "إسرائيل" تؤثر بشكل كبير على موقف الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. إن تقويض الجهود الدبلوماسية الأمريكية المهمة، أو التقليل من شأن أيّ نشاط يسلط الضوء على عجز الولايات المتحدة في التأثير على الحلفاء المقربين المعتمدين على مساعداتها في العديد من المناطق، لن يقوي الموقف الأمريكي في الشرق الأوسط. ولذلك على "إسرائيل" أن تأخذ بعين الاعتبار كيف تقوي الموقف الأمريكي في الشرق الأوسط - حتى لو كلف هذا الأمر الكثير.

توصيات من أجل سياسة استباقية:

تواجه "إسرائيل" قرارات مهمة تشمل ما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني، والعلاقات الإسرائيلية - الفلسطينية، وعلاقتها مع الدول العربية، وعلاقتها مع الولايات المتحدة. وفي العديد من الحالات، ثمة علاقة قوية بين القرارات المختلفة. وأحياناً، عندما يكون ثمن القرارات ومستوى عدم اليقين فيما يتعلق بالسياسات المستمدة منها عالياً، يكون هناك أسباب وجيهة لتأجيل اتخاذ القرارات. لكن على ما يبدو أنه في سنة 2013، اقتربت "إسرائيل" من النقطة التي نفذ عندها وقت تأجيل اتخاذ القرارات. إذ إن ثمن تجنب القرارات أصبح أكبر من خطر اتخاذها، بينما الظروف الإقليمية، والتي هي من صالح

ميزان قوى "إسرائيل" مع جيرانها، يجعل من الممكن بالنسبة لـ "إسرائيل" أن تقتحم مخاطر كان من الصعب في السابق الدفاع عنها.

وبحسب المقولة الشعبية التي تردت في "إسرائيل" في الفترة الأولى بعد "الربيع العربي"، فإن أوقات الغموض سيئة في عمليات اتخاذ القرارات، وينبغي تجنب عملية صنع القرار في أوقات انتظار قدر أكبر من الاستقرار. هذا المبدأ لم يعد صالحاً. إنه يعكس نهجاً سلبياً يفترض أن "إسرائيل" غير قادرة على التأثير بالتطورات في الشرق الأوسط. صحيح أن "إسرائيل" لا تملك تأثيراً كبيراً على التطورات الداخلية في دول المنطقة، لكنها تمارس نفوذها على الكيفية التي ستؤثر بها هذه التطورات عليها وعلى علاقاتها مع الفاعلين الإقليميين. فـ "إسرائيل" تُعدُّ لاعباً مهماً، وإن لم تكن الوحيدة، والإجراءات التي تتخذها والتي لا تتخذها ذات أهمية. ولهذا السبب، ينبغي على "إسرائيل" أن تأخذ بزمام المبادرة وأن تنتهج سياسة استباقية، مستفيدة من الفرص ومتصدية المخاطر، بينما يتم دراسة العلاقة بين مختلف القنوات والتحديات. وعلى الحكومة الإسرائيلية أن تعترف بحقيقة أن انهيار العملية السياسية بينها وبين الفلسطينيين سوف يكون له تبعات على ما بعد الساحة الإسرائيلية الفلسطينية نفسها، في حين أن الأمر نفسه ينطبق على القرارات المتعلقة بإيران والدول العربية والعلاقات مع الولايات المتحدة.

وقبل كل شيء، يجب أن تتضمن أيّ سياسة إسرائيلية استباقية برنامجاً بديلاً (خطة ب) في حال فشلت الجهود الدبلوماسية في القضيتين الرئيسيتين المتعلقتين بأمنها القومي: المحادثات بين القوى الكبرى وإيران، والمحادثات بين "إسرائيل" والفلسطينيين.

يمكن للمحادثات في جنيف مع إيران أن تثبت فشلها، إذا فشلت في التوصل إلى اتفاق نهائي، أو كان ثمة انتهاك إيراني صارخ للاتفاق المؤقت الموقع في

تشرين الثاني/ نوفمبر، أو إذا تمّ التوصل إلى اتفاق تراه "إسرائيل" سيء، أي اتفاق يضع إيران على بُعد أشهر فقط من الحصول على قنبلة. ويتوجب على "إسرائيل" أن تحافظ على قابليتها على اتخاذ إجراء مستقل لمنع إيران من الحصول على قدرات أسلحة نووية. إن شنّ أيّ هجوم يُعدّ خياراً سيئاً، إلا أنه يظل أفضل من وضع تحصل فيه إيران على قدرات في السلاح النووي. كما أن الاحتفاظ بقدرات "إسرائيل" سيبقي أيضاً على مصداقية الخيار العسكري خلال المحادثات مع طهران. هذا التهديد كان عاملاً أساسياً في فرض العقوبات الفعالة على إيران، وفي إقناع النظام في طهران بالموافقة على محادثات جديدة مع القوى الكبرى، وسيكون جوهرياً في إقناع النظام الإيراني بقبول تنازلات مهمة في القضية النووية.

إن وضع خطة بديلة بالتنسيق مع "إسرائيل" في حال فشل المحادثات مع إيران، من شأنه أن يساعد الولايات المتحدة في تعزيز أهدافها المزدوجة في المسألة الإيرانية وهي: منع إيران من أن تصبح قوة نووية ومنع أيّ هجوم عسكري. وستكون الولايات المتحدة متيقظة في حال ماطلت إيران في المفاوضات، أو ارتكبت خرقاً صارخاً للاتفاقات الموقعة. ولدى الإدارة الأمريكية أداتان رئيسيتان لممارسة الضغط، واللذان أقمنا طهران بالتفاوض حول البرنامج النووي. أولها هو الذراع الاقتصادية -عقوبات على الاقتصاد الإيراني، بما فيه صناعات الطاقة والمجال المالي. وعلى الولايات المتحدة ممارسة ضغط اقتصادي أقسى على إيران إذا رفضت طهران تعديل مواقفها، بما في ذلك عقوبات إضافية من قبل الكونجرس، وإجراءات ضدّ واردات النفط الإيرانية إلى روسيا والصين والهند، والتي لم تتأثر تجارتها مع إيران إلا قليلاً حتى الآن. كما يجب على الولايات المتحدة أن تعزز مصداقية التهديد العسكري عن طريق التزام واضح من قبل الرئيس أوباما بأنه إذا أحبطت إيران الجهود

الدبلوماسية لحل الأزمة، فإن الولايات المتحدة ستكون على استعداد بالقيام بعمل عسكري لمنع إيران من إتمام برنامجها النووي. وسيكون من شأن التأكيد على التصميم الأمريكي وتعزيز الالتزام بحرمان إيران من الأسلحة النووية أن يحسن الثقة والتنسيق بين الإدارة الأمريكية و"إسرائيل"، ويمكن "القدس" من إبداء موقف أكثر مرونة، وبالتالي منح واشنطن المزيد من هامش المناورة في المفاوضات مع إيران.

بالإضافة إلى ذلك، تحتاج "إسرائيل" إلى وضع خطة بديلة فيما يخص المسألة الفلسطينية. إذ إن الخيارات التي يواجهها رئيس الوزراء بنيامين نتياهو Benjamin Netanyahu اليوم هي بين الإبقاء على الوضع الراهن أو الانجرار إلى وضع يحصل فيه البديل الفلسطيني للمفاوضات على اعتراف ودعم في الساحة الدولية، في ظل معاناة "إسرائيل" من نزاع الشرعية المتنامي والعزلة الدبلوماسية. ولوقف الاندفاع نحو هذين البديلين، اللذين من الواضح أنهما يسببان إشكالية لـ"إسرائيل"، سيكون على الحكومة الإسرائيلية أن تتخذ بعض الخطوات، بالتزامن مع الإجراءات الدبلوماسية، للحفاظ على "إسرائيل" كـ"دولة يهودية" وديموقراطية تتمتع بشرعية دولية، خصوصاً بين الدول الغربية، وأن تعزز من الترتيبات الأمنية الأمثل. ويمكن لهذا الأمر أن يتم جزئياً عبر تعزيز الإجراءات المستقلة إسرائيليياً التي تؤدي إلى الانفصال عن الفلسطينيين، وفي الوقت نفسه يتم بذل جهود لتنسيق هذه الإجراءات مع الإدارة الأمريكية والحفاظ على الصلة بينها وبين التسوية التوافقية المستقبلية. والغرض الرئيسي هو إيجاد بديل إسرائيلي في حال فشل المفاوضات، ويُقدّم كرد مناسب للبديل الفلسطيني، وتغيير حسابات التكلفة/المنفعة للفلسطينيين، وإنشاء ديناميكية جديدة تستعيد من خلالها "إسرائيل" زمام المبادرة ولا ينظر إليها على أنها المسؤولة عن الفشل في تعزيز التوصل إلى تسوية من خلال المفاوضات.

وفي كلا الحالتين الفلسطينية والإيرانية، ينبغي على "إسرائيل" أن تحافظ على حوار وثيق مستمر مع الإدارة الأمريكية من أجل تعزيز فرص التنفيذ المكلل بالنجاح للبدائل التي تقترحها. ومن شأن سياسة استباقية يتم تنسيقها مع الإدارة الأمريكية أن تساعد في تحصين مكانة "إسرائيل" في الشرق الأوسط، وقد يساعد في تمهيد الطريق لإجراء حوار مع الدول العربية البراجماتية، وهو الأمر الذي سينضم إلى المنافع التي تستمدها "إسرائيل" من التحسن المتوقع في علاقاتها مع الولايات المتحدة.

يتبوأ معهد دراسات الأمن القومي مكانة مهمة بين مراكز التفكير في "إسرائيل" التي تؤثر دراساتها وتحليلاتها في توجيه السياسيين وصانعي القرار سواء في "إسرائيل" أم في غيرها. ويعُدُّ المسح الاستراتيجي لـ "إسرائيل" من أهم الإصدارات السنوية لهذا المعهد، إذ إنه يجمع تحليلات وتوصيات أهم المفكرين والمحللين الاستراتيجيين الإسرائيليين فيما يتعلق بالإجراءات التي قد تتخذها "إسرائيل" مستقبلاً، مع استعراض أهم السيناريوهات التي قد تجري في المنطقة.

وقد كتب خلاصة المسح موضوع ترجمتنا، "حان وقت اتخاذ القرارات: نحو الاتفاقات والخطط البديلة"، عاموس يادلين Amos Yadlin، المدير الحالي لمعهد دراسات الأمن القومي، والرئيس السابق للمخابرات العسكرية الإسرائيلية. وفيها يحاول يادلين أن يجمع عصارة الدراسات الواردة في المسح، فيعدد المكونات الرئيسية الإيجابية في ميزان الأمن القومي. ثم يستعرض التحديات التي تواجه الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي، والتي تتطلب إيجاد سياسات استباقية، تُحوّل الاتجاهات السلبية إلى مواقف استراتيجية أكثر ملاءمة لـ "إسرائيل". وتشمل التحديات البرنامج النووي الإيراني، والعملية السياسية بين "إسرائيل" والفلسطينيين، والاضطرابات في العالم العربي وتأثيراتها على الدول المجاورة لـ "إسرائيل"، أي سورية ومصر والأردن ولبنان، هذا بالإضافة إلى تغييرات سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations

ص.ب.: 14-5034 بيروت - لبنان

تلفون: +961 1 803 644 | تليفاكس: +961 1 803 643

www.alzaytouna.net | info@alzaytouna.net

